مجلة العلوم القانونية والاجتماعية

Journal of legal and social studies

Issn: 2507-7333

Eissn: 2676-1742

اتفاقية ابراهم وتأثيرها على القضية الفلسطينية

The Abraham Accords and their impact on the Palestinian issue

د. فهد علي الصهباني *

كلية الحقوق والعلوم السياسية . جامعة البليدة (2)، لونيسي علي (الجزائر)

alsuhbanifahd@gmail.com

تاريخ ارسال المقال: 2025/06/01	تاريخ القبول: 2025/07/04	تاريخ النشر: 2025/09/01

*المؤلف المرسل

الملخص:

تشكل الموجة الحالية من الاعتراف العربي بإسرائيل وتطبيع العلاقات معها المرحلة الأوسع نطاقًا في تاريخ العلاقات العربية الإسرائيلية من حيث اتساع رقعتها الجغرافية، حيث شملت دولاً من المغرب العربي وأفريقيا وآسيا والخليج العربي. وقد تجلّى ذلك بشكل واضح في اتفاقيات التطبيع التي وُقّعت بين إسرائيل من جهة وكل من الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين من جهة أخرى، والمعروفة باسم اتفاقيات إبراهيم.

وعلى الرغم من الجدل الذي أُثير حول البعد الديني في التسمية فإن الطابع الأهم لتلك الاتفاقيات يكمن في مضمونها السياسي والقانوني بعيدًا عن أي صبغة دينية حقيقية، حيث يُنظر إلى استخدامها للأبعاد الدينية بوصفها أداة رمزية إيديولوجية تخدم سردية معينة ضمن الفكر الصهيوني وحلفائه، أكثر من كونها تعبيرًا عن مضمون ديني فعلي. كما أن اتفاقيات إبراهيم ليست لحظة مفاجئة أو طفرة دبلوماسية معزولة بل تمثل امتدادًا طبيعيًا لمسار تطبيعي طويل بدأ فعليًا منذ تسعينيات القرن الماضي، حيث افتتحت مكاتب تجارية إسرائيلية في عدد من الدول العربية مثل سلطنة عُمان وقطر والإمارات وغيرها، وذلك في أعقاب توقيع اتفاق أوسلو عام 1993، وما تلاه من إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية بموجب اتفاق غزة – أريحا في عام 1994.

وقد واكبت تلك المرحلة موجة تفاؤل عربي عام ساد خلالها الاعتقاد بإمكانية صمود اتفاق أوسلو وتمهيده الطريق نحو إقامة دولة فلسطينية على حدود 1967. كما ساهم في ترسيخ هذا التصور ظهور أطروحة شمعون بيريس حول "الشرق الأوسط الجديد" التي نظر إليها على أنها مشروع لإغلاق ملفات الصراع وفتح آفاق التنمية والاستقرار من خلال تعاون إقليمي اقتصادي وتنموي مشترك.

الكلمات المفتاحية: اتفاقية ابراهم. القضية الفلسطينية. إسرائيل. التطبيع.

Summary

The current wave of Arab recognition of Israel and normalization of relations with it constitutes the most extensive phase in the history of Arab-Israeli relations in terms of its geographical scope, encompassing countries from the Maghreb, Africa, Asia, and the Arabian Gulf. This was clearly evident in the normalization agreements signed between Israel on the one hand, and the United Arab Emirates and the Kingdom of Bahrain on the other, known as the “Abraham Accords.”

Despite the controversy surrounding the religious dimension of the name, the most important aspect of these agreements lies in their political and legal content, far from any real religious connotation, as their use of religious dimensions is seen as a symbolic ideological tool that serves a specific narrative within Zionist thought and its allies, rather than an expression of actual religious content.

Furthermore, the “Abraham Accords” are not a sudden moment or an isolated diplomatic breakthrough, but rather a natural extension of a long normalization process that began in the 1990s, when Israeli trade offices were opened in a number of Arab countries, such as Oman, Qatar, the United Arab Emirates, and others, This followed the signing of the Oslo Accords in 1993 and the subsequent establishment of the Palestinian National Authority under the Gaza-Jericho Agreement in 1994.

This phase was accompanied by a wave of general Arab optimism, during which there was a belief that the Oslo Accords would hold and pave the way for the establishment of a Palestinian state within the 1967 borders. This perception was reinforced by Shimon Peres's thesis on the "New Middle East," which was seen as a project to close the files of the conflict and open up prospects for development and stability through joint regional economic and development cooperation.

Translated with DeepL.com (free version)

Keywords:
The Abraham Agreement. The Palestinian cause. Israel. Normalization.

مقدمة:

يعد التطبيع مفهوما سياسيًا يشير إلى عملية مخططة تهدف إلى إعادة بناء العلاقات وتعزيزها بين الدول لاسيّما تلك التي شهدت حروبًا أو قطيعة سياسية نتيجة ظروف تاريخية أو صراعات مستمرة غير أن مفهوم التطبيع في السياق العربي الإسرائيلي يتجاوز الإطار الدبلوماسي التقليدي ويأخذ بعدًا أكثر تعقيدًا وعمقًا إذ لا يقتصر على إعادة العلاقات الرسمية فحسب بل يمتد إلى الأبعاد الاقتصادية والسياسية والثقافية والعقائدية.

ويضيف هذا التعقيد طابعًا خاصًا على القضية الفلسطينية التي تعد في جوهرها قضية ذات امتدادات قومية وإسلامية ما يمنحها عمقًا استراتيجيًا يرتبط بالهوية والذاكرة الجماعية للشعوب العربية والإسلامية كما أن الجذور التاريخية للصراع العربي الإسرائيلي الممتدة منذ القرن التاسع عشر تبرز الطبيعة الفريدة لهذا الصراع الذي يتجاوز النزاع على الحدود أو الأرض ليأخذ شكل صراع وجودي إحلالي تتداخل فيه الأبعاد الاجتماعية والعقائدية.

وفي هذا الإطار يعتبر الفكر الصهيوني أحد الركائز التي تغذي هذا البعد العقائدي للصراع حيث يسعى إلى إعادة تشكيل الرواية التاريخية والوجودية للاحتلال بما يعزز من شرعية المشروع الصهيوني ويمنح إسرائيل مبررات وجودية تتجاوز المعطيات الجغرافية والسياسية. وقد جاءت اتفاقيات أبراهام او اتفاق إبراهيم أو الاتفاق الإبراهيمي لمحاولات إعادة تلك الصورة العقائدية، كما تعود أصل هذه التسمية إلى النبي إبراهيم عليه السلام (أبو الأنبياء) أو (أب الديانات الثلاث الكبرى: الإسلامية والمسيحية واليهودية) ولاعتبارات دينية وعقائدية لدى اليهود والمسلمين والمسيحيين المنخرطين في هذا الاتفاق، فقد أطلق عليها هذا الاسم والسبب هو أن اليهود ينسبون الي النبي إبراهيم عليه السلام من ولده النبي إسحاق عليه السلام، بينما العرب ينتسبون إليه من ولده النبي إسماعيل عليه السلام.

وقد أعلن عن اتفاقيات إبراهم لأول مرة من خلال البيان المشترك لكلٍ من إسرائيل والإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية والبحرين في 13 أغسطس عام 2020 وتمت الإشارة بشكل جماعي إلى اتفاقيات السلام التي تم توقيعها بين كلٍ من إسرائيل والإمارات العربية المتحدة وبين إسرائيل والبحرين برعاية الولايات المتحدة الأمريكية والمسماة بمعاهدة السلام أو اتفاق إبراهيم حيث تنطلق دولة الإمارات في علاقتها مع دول العالم أجمع مرتكزة إلى وثيقة مبادئ الخمين التي أطلقتها قيادتها وتتضمن 10 مبادئ أساسية لترسم المسار الاستراتيجي للدولة

خلال دورتها الجديدة في المجالات الاقتصادية والسياسية والتنموية والداخلية، وكذلك اتفاقية السلام الموقعة بين البحرين وإسرائيل، وتم الإعلان عن هاتين الاتفاقيتين في 11 سبتمبر عام 2020.

وهذا الاتفاق ليس بجديد، وإنما تعود جذوره لاتفاقيات أخرى مثل اتفاقية مصر للسلام والتطبيع، وأيضًا إلى اتفاقيات بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل "اتفاقية أوسلو" عام 1993 ثم "اتفاقية وادي عربة" عام 1994 مع الأردن.

فقد جاء هذه الاتفاق للعلن خاصةً أن تلك الأهداف التي تشملها لم تكن مُعلنة من قبل فقد كان هناك اتفاقيات سابقة في التعامل مع الكيان الصهيوني من قبل، ولديها علاقات سرية، ولكن نظراً للبيئة الغير مهيئة في ذلك الوقت أصبح الإفصاح عنها شي ملحًا في الوقت الراهن، حيث تتمثل الأهداف المخفية لها في ملاحقة الإسلام السياسي السُنى في المنطقة العربية والإسلامية، وملاحقة القوى الصاعدة في المنطقة كحركات المقاومة التي تتبع للإخوان المسلمين.

مشكلة الدراسة:

في ظل السياسات المتسارعة التي أصبحت المنطقة العربية تعيشها، وحالة الانقسامات والحروب والتدخلات الأمريكية والغربية في المنطقة العربية ومحاولات إسرائيل التطبيع مع كل دولة على حده، دون الالتفات للقضية الفلسطينية، انطلاقًا من كل ذلك، نطرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى قد تؤثر اتفاقية ابراهم على القضية الفلسطينية وهل تحوَّلت القضية الفلسطينية إلى ورقة تفاوضية في سياسات التطبيع؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف ستوثر اتفاقية ابراهم على القضية الفلسطينية؟
- هل اتفاق ابراهم يشكل عقبة أمام السلام في المنطقة العربية؟
- هل لاتفاقية ابراهم القدرة على إرساء السلام في المنطقة العربية؟

وللإجابة عن هذه الأسئلة نطرح الفرضيات التالية:

الفرضية الاولي: كلما انضمت الدول العربية الى اتفاقية ابراهم كلما أدى ذلك الى ضياع القضية الفلسطينية.

الفرضية الثانية: كلما كان هناك تحالفات جديدة في المنطقة العربية كلما أعاد ذلك ترتيب العلاقات بين الدول العربية وإسرائيل وخلق شرق أوسط جديد.

وللإجابة عن هذه الفرضيات قسمنا البحث إلى قسمين، يتعلق القسم الأول (الفرضية الأولى) باتفاقية ابراهم ودورها في التأثير على القضية الفلسطينية. أما في القسم الثاني (الفرضية الثانية) فنتطرق فيه إلى التحالفات التي سوف

تشهدها المنطقة العربية في حال كان هناك اتفاق جديد مع إسرائيل أو الدخول في اتفاقية ابراهم وخلق شرق أوسط جديد.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من الرغبة في محاولة معرفة وفهم اتفاقية ابراهم وخاصة بعد الاتفاق الذي حصل بين أمريكا والامارات والبحرين وإسرائيل. كما تكمن أهميتها أيضاً في كونها تتناول اتفاقية ابراهم وتأثيرها على القضية الفلسطينية، ومستقبل هذه الأخيرة في ظل التطبيع العربي مع اسرائيل.

أهداف الدراسة:

تتمحور أهداف الدراسة فيما يلي:

- توضيح تأثير اتفاقية إبراهم على القضية الفلسطينية وعلى الحركات المقاومة في غزة وفي الدول العربية.
- توضيح حقيقة الاتفاق، وما هو الجانب الخفي منها.
- تحديد العوامل والمتغيرات التي تؤثر على السياسات العربية في ظل فرض التطبيع على الشعوب العربية الرافضة.

هيكلة الدراسة:

تقسيم الدراسة كتالي:

المبحث الاول: اتفاقية ابراهم وإعادة رسم خريطة الشرق الأوسط

المطلب الاول: مرحلة تطور مسار التطبيع العربي الإسرائيلي

المطلب الثاني: إعادة تشكيل خارطة الشرق الأوسط حسب الرؤية الإسرائيلية

المبحث الثاني: انعكاسات اتفاقية ابراهم على القضية الفلسطينية

المطلب الاول: تأثير اتفاقية ابراهم على حركة المقاومة في فلسطين

المطلب الثاني: الأهداف الحقيقية لاتفاقية ابراهم

المبحث الاول: اتفاقية إبراهم وإعادة رسم خريطة الشرق الأوسط

منذ عام 2011، تاريخ انطلاق ما يعرف بثورات الربيع العربي ومع إعلان الولايات المتحدة عن نيتها تقليص انخراطها في منطقة الشرق الأوسط لصالح تركيز استراتيجي على التنافس مع الصين في جنوب شرق آسيا، بالتوازي مع تنامي النفوذ الإيراني في الإقليم، شهدت المنطقة تحولات بنيوية عميقة. وقد أسهمت هذه المتغيرات في دفع الفواعل الإقليمية إلى إعادة تقييم مقارباتها التقليدية تجاه التهديدات المستجدة، واعتماد سرديات جديدة في تناول الصراع العربي—الإسرائيلي، وهو ما أفضى إلى إضفاء قدر من الشرعية والمصداقية على توقيع اتفاقيات التطبيع.

وفي السياق ذاته، تداخلت الأهداف الاستراتيجية المرتبطة بعملية التطبيع مع المصالح الجيوسياسية لكل من الولايات المتحدة الأميركية، ودولة إسرائيل، ودولة الإمارات العربية المتحدة، بما يعكس طبيعة التحولات التي شهدتها المرحلة آنذاك.

المطلب الاول: مرحلة تطور مسار التطبيع العربي الإسرائيلي

مرت عملية التطبيع العربي مع إسرائيل بعدة مراحل تاريخية بدأت بزيارة الرئيس المصري إلى القدس عام 1977 وتوقيع اتفاقية كامب ديفيد (1979)، والتي قوبلت برفض عربي واسع أدى إلى قطع العلاقات مع مصر وتجميد عضويتها في جامعة الدول العربية. وخلال الفترة من 1979 إلى 1990، اقتصرت الاتصالات مع إسرائيل على لقاءات سرّية بهدف اختبار نواياها تجاه الانسحاب من الأراضي المحتلة عام 1967 وكانت هناك لقاءات وساطات أوروبية وأمريكية، وصولًا إلى مؤتمر مدريد. لاحقًا، أصبحت اللقاءات علنية، وسعت إسرائيل من خلالها إلى شرعنة وجودها الإقليمي، وتهميش القضية الفلسطينية، مقابل تعزيز علاقاتها مع عدد من الدول العربية.

وقد تُوّج هذا المسار باتفاقيات تطبيع متتابعة، بدأت بكامب ديفيد، ثم أوسلو، ومعاهدة وادي عربة، وأخيرًا اتفاقيات أبراهام (2020) والتي كرّست واقعًا إقليميًا جديدًا يمنح إسرائيل اعترافًا رسميًا، دون تقديم تنازلات للفلسطينيين[1]. كما أن حالة الانكشاف الأمني والضعف والترهل في بنية الأمن القومي العربي منذ عقود كانت أحد المسائل التّي تستدعي النقاش بين التطبيع العربي الصهيوني، وهناك من يعتقد أنّ السلام مع إسرائيل ضرورةٌ استراتيجية للدول العربية، وبين من يعتبرها حالة من الإذلال. فمنذ أن أطلق مسار التطبيع العربي الإسرائيلي في اتفاقية كامب ديفيد سنة 1978 التي أحدث شرخًا في البنية العربية في بدايته، لاقى هذا المسار معارضةً شديدة من الدول العربية وشعوبها لكن بعد النصر الذّي حقّقه الجيش المصري والجيوش العربية المشاركة في حرب 1973 جعلت من فكرة إقامة علاقات ديبلوماسية مع الكيان الصهيوني أمرًا غير مقبول لكن مع مرور الوقت وتغير الجو الثوري ومع التغير في الأنظمة العربية بدأت حكومات عربية تتفاوض سرا مع الكيان الصهيوني عن طريق أمريكا لإقامة علاقاتٍ اقتصادية وثقافية للوصول إلى تطبيع كامل في كل المجالات.

فعلى الرغم من أن مجلس جامعة الدول العربية في دورته الـ 22 التي عقدت في عام 1954، وإقرارها لقانون موحد لمقاطعة إسرائيل فإن اللقاءات السرية بين الطرفين لم تتوقف حتى بعد هزيمة 1967، فقد ازدادت وتيرة هذه اللقاءات السرية تحت ذرائع عدة مثل معرفة النية الحقيقية لإسرائيل والانسحاب من الأراضي التّي احتلتها في سنة1967، وفي هذا السياق التمهيدي لتسوية مقبلة أو بسبب التدخل الإسرائيلي في الحروب الداخلية التي حدثت في الوطن العربي في ذلك الوقت[2].

ولم يؤد اتفاق التطبيع بين مصر وإسرائيل إلى تراجع السلوك العدائي الإسرائيلي تجاه العالم العربي، إذ تعاملت إسرائيل مع اتفاق السلام من منظور استراتيجي يهدف إلى تحييد القدرات العسكرية المصرية بما يمنحها هامشًا أوسع للتحرك بحرية تجاه بقية الأطراف العربية. وفي هذا السياق اتخذت التهديدات الإسرائيلية طابعًا تصعيديًا من خلال استهداف أي بؤر قوة حقيقية أو محتملة على امتداد الجغرافيا العربية، وقد تجلى هذا المنحى في سلسلة من العمليات العسكرية والسياسية من أبرزها قصف المفاعل النووي العراقي في يونيو 1981، وإعلان ضم هضبة الجولان السورية، ثم غزو لبنان في 1982، والذي ضمن السيطرة على مياه نهر الليطاني وصولًا إلى قصف مقر قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في تونس في أكتوبر 1985[3].

وهي كلّها دول كانت تمثل مرجعيات لمقاومة التطبيع كما أن ما حدث في مصر بعد تنحية حزب الاخوان المسلمين من السلطة كلها أحداث مهدت للإعلان الصريح عن حالات التطبيع[4]. وبتوقيع مصر لمعاهدة السلام مع إسرائيل عام 1979 فتح باب التطبيع العربي–الإسرائيلي بشكل منفرد دون اشتراط بحل القضية الفلسطينية التي تعد جوهر الصراع العربي–الإسرائيلي ثم جاءت اتفاقية أوسلو التي وقّعتها منظمة التحرير الفلسطينية مع إسرائيل في 13 سبتمبر 1993 بالعاصمة الأميركية واشنطن عقب مفاوضات سرية جرت في أوسلو العاصمة النرويجية.

وقد كان هذا الاتفاق هو الأساس الذي تم التعويل عليه لإنهاء الصراع الممتد بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي من خلال الاعتراف المتبادل بالحقوق السياسية والشرعية لكل طرف، غير أن الاتفاق في جوهره لم يتضمن حلولًا تفصيلية بل اقتصر على كونه إعلان مبادئ يضع الخطوط العريضة لتسوية شاملة محتملة. فقد تم الإعلان على أن عملية التسوية ستتم عبر ثلاث مراحل مترابطة ومتشابكة دون أن يؤثر ما يبرم في إحدى المراحل على نتائج المراحل التالية أو على المآل النهائي للمفاوضات وعلى هذا الأساس فإن التسوية تظل عملية شاملة لا تكتمل إلا مع إنجاز مفاوضات الحل النهائي[5].

وفي عام 1994 وقع الأردن اتفاقية سلام مع إسرائيل عرفت باسم معاهدة وادي عربة لتُصبح ثاني دولة عربية بعد مصر، تبرم اتفاق سلام رسمي مع إسرائيل وقد سبقت توقيع المعاهدة جملة من المؤشرات والدلالات التي عكست وجود تفاهم شبه كامل بين الجانبين حول مسار التسوية وتطبيع العلاقات حتى قبل الإعلان الرسمي عنها. ويؤكد ذلك إعلان اتفاقيتين تمهيديتين بين الدولتين برعاية الولايات المتحدة الأميركية إضافة إلى البيان الثلاثي (الأميركي–الأردني–الإسرائيلي) الذي أعلن الانطلاق في وضع أسس لمشروع تعاوني أولي يهدف إلى استكشاف آفاق العلاقات الاقتصادية والتجارية المستقبلية وتعزيز التعاون في مجالات حيوية متعددة تشمل الطيران المدني والطاقة والمياه والبنية التحتية والأمن والحدود إلى جانب ملفات أخرى[6].

وعلى الرغم من توقيع كل من مصر والأردن على اتفاقيات سلام منفردة مع إسرائيل إلى جانب اتفاق أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل فإن الموقف العربي العام ظل إلى حد ما متماسكا تجاه مسألة التطبيع وذلك أن هذه الاتفاقيات لم تفض إلى حل عادل للقضية الفلسطينية بل شهدت إسرائيل تصاعدًا في نهجها المتطرف ومزيدًا من السياسات الاستيطانية والممارسات الاحتلالية، الأمر الذي عمق القناعة بأن مسار التطبيع لم يكن مرتبطًا بحل القضية الفلسطينية بل تم بدوافع ومصالح تخص الدول المنخرطة فيه دون ارتباط حقيقي بتحقيق العدالة للفلسطينيين.

وقد جاء رد الفعل العربي الجماعي في قمة بيروت عام 2002، حين تبنت الدول العربية مبادرة السلام العربية التي طرحها العاهل السعودي الراحل الملك عبد الله بن عبد العزيز والتي عرضت سلامًا شاملًا مع إسرائيل مقابل انسحاب كامل من الأراضي العربية المحتلة منذ 1967، بما في ذلك مرتفعات الجولان والتوصّل إلى حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين استنادًا إلى القرار الأممي رقم 194 وقيام دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشرقية [7].

المطلب الثاني: إعادة تشكيل خارطة الشرق الأوسط حسب الرؤية الإسرائيلية

إن السعي إلى إعادة تشكيل موازين القوى في العالم العربي ورسم خريطة سياسية جديدة للمنطقة ليس هدفًا حديثًا في الاستراتيجية الإسرائيلية غير أن العديد من المراقبين يرون أن هذا المشروع بات أقرب إلى التحقق من أي وقت مضى خاصة في ظل التطورات الإقليمية المتسارعة منذ عملية الـ7 من أكتوبر 2023، وما تبعها من تصعيد حاد في المواجهة مع ما يعرف بمحور المقاومة الذي تقوده إيران.

وقد عبر المسؤولون الإسرائيليون في عديد من المناسبات عن عزمهم إعادة رسم خارطة الشرق الأوسط بما يخدم الرؤية الإسرائيلية القديمة الجديدة، وهي رؤية ظهرت بوضوح في محافل دولية من خلال عرض خرائط لا تتضمن أي ذكر لدولة أو أراض فلسطينية وفي بعض الحالات تضمّن المخطط حتى أراضي المملكة الأردنية. وقد عرض رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو خلال كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة خريطتين تحملان دلالات رمزية واضحة الأولى ملونة بالأخضر شملت الدول التي ترتبط مع إسرائيل باتفاقيات سلام أو تخوض مفاوضات من أجل التطبيع مثل مصر السودان الإمارات السعودية البحرين والأردن والثانية مظللة بالأسود واصفا إياها بالخريطة الملعونة حيث ضمت دول إيران وحلفاءها في المنطقة وهم سوريا العراق اليمن ولبنان[8].

وبالنظر إلى ما يشهده الشرق الأوسط اليوم باعتباره صراعًا محوريًا على إعادة تشكيل النظام الإقليمي خصوصًا بعد الهجوم على إسرائيل في 7 أكتوبر 2023 الذي مثّل نقطة تحول في الديناميكيات الإقليمية ووفقًا للطرح الإسرائيلي ظهرت ثلاث رؤى متنافسة لهذا النظام الجديد:

أولًا: رؤية حركة حماس التي سعت إلى إشعال حرب متعددة الجبهات تهدف إلى إنهاك إسرائيل وصولًا إلى تفكيكها.

ثانيًا: رؤية حزب الله المدعوم من إيران والتي تقوم على حرب استنزاف طويلة الأمد تهدف إلى إخراج الولايات المتحدة من المنطقة وإضعاف قدرة إسرائيل على الصمود.

ثالثًا: الرؤية الأمريكية التي كانت تأمل في تحقيق استقرار إقليمي قائم على مقاربة سياسية جديدة للصراع الفلسطيني الإسرائيلي تشمل تعزيز مسار التطبيع بين إسرائيل والمملكة العربية السعودية والتوصل إلى اتفاق دفاعي بين واشنطن والرياض بحسب ما ورد في تقارير إعلامية إسرائيلية (القناة 12). غير أن هذه الرؤى الثلاث بحسب الرؤية الإسرائيلية فشلت في تحقيق أهدافها مما أفسح المجال أمام بلورة رؤية إسرائيلية جديدة تتجاوز الردود التكتيكية وتركز على إعادة تشكيل شامل للشرق الأوسط باستخدام القوة والنفوذ السياسي والعسكري.

وقد بدأ مصطلح الشرق الأوسط الجديد يبرز بشكل متزايد في وسائل الإعلام الغربية والمنصات الدولية خاصة عقب الحرب في غزة وتداعياتها. ويعكس هذا المصطلح مرحلة جديدة لا تقتصر على تغييرات جغرافية أو سياسية بل تشمل إعادة ترتيب موازين القوى والتحالفات الإقليمية بما يعيد رسم خريطة النفوذ والسلطة في المنطقة وتجري هذه التحولات في ظل سياق متوتر ومعقد، تتداخل فيه النزاعات السياسية مع الأزمات الاقتصادية والإنسانية إضافة إلى صعود الحركات الشعبية المطالبة بالتغيير وارتفاع وتيرة الخطاب الحقوقي فضلاً عن تنامي الاهتمام بآفاق التنمية المستدامة كجزء من الرؤى المستقبلية التي تسعى بعض الدول إلى تبنيها وسط هذه الاضطرابات[9].

وتسعى إسرائيل إلى إعادة تشكيل الشرق الأوسط من خلال أدواتها العسكرية غير أنّ الفائدة الأكبر التي قد تجنيها لا تقتصر على الإنجازات الميدانية بل تتجسد أيضًا في ترسيخ حضورها السياسي وتوجيه مسار الإقليم نحو واقع جديد يتماشى مع مصالحها الاستراتيجية. ورغم ما حققته من نجاحات على مستوى العمليات العسكرية إلا أن قدرتها على فرض تغييرات إقليمية شاملة باستخدام القوة وحدها تبقى محدودة فإسرائيل في الوقت الراهن تفتقر إلى رؤية استراتيجية متماسكة ومتكاملة تترجم تلك النجاحات الميدانية إلى مكتسبات سياسية مستدامة، من هذا المنطلق يتعين على صانع القرار الإسرائيلي التحرك والدفع في اتجاه إيجاد إطار سياسي يضاهي نجاحاتها في ساحة المعركة [10].

أما بالنسبة لمساعد وزير الدفاع الأمريكي لشؤون المشرق دانيال بي شابيرو فإن إسرائيل ربما أحرزت تقدمًا في سبيل شل وكلاء إيران في المنطقة لكنها لن تستطيع أن تشكل واقعًا جديدًا دون الدول العربية. ويقول ديفيد شينكر مدير برنامج السياسة العربية في معهد واشنطن والذي كان يعمل في السابق مساعدًا لوزير الدفاع الأمريكي لشؤون دول المشرق: إننا أبعد ما نكون عن تشكل ملامح جديدة، ويظهر المشهد الراهن في الشرق الأوسط ملامح متجددة لنظام إقليمي قيد التشكل يتطلب جهدًا كبيرًا على مختلف الأصعدة خاصة في ما يتعلق بالجوانب الاقتصادية وإعادة

الإعمار و يحذر البعض من أن حركة حماس قد تنهض مجددًا في حال غياب التنسيق العربي والدعم الدبلوماسي الدولي الأمر الذي قد ينطبق كذلك على حزب الله في ظل ضعف الجهود الداخلية اللبنانية لاحتواء نفوذه و ما يعزز احتمالات استمرارية الأزمات في حال بقيت المعالجات محصورة في النطاق الأمني.

من جانبه، يشير الباحث في مركز كارنيغي يزيد الصايغ إلى أن النظام الإقليمي الجديد الذي تسعى إسرائيل إلى رسم ملامحه يتطلب وجود نوعين من الشركاء النوع الأول: دول تشعر بالتهديد من تبعات السياسات الإسرائيلية على استقرارها الداخلي مثل مصر والأردن واللتين ترتبطان بمعاهدات سلام مع إسرائيل إلا أن مخاوفهما تزداد من أن الإجراءات الإسرائيلية قد تدفع الفلسطينيين إلى التمدد باتجاه حدودهما مما يفاقم الضغوط الأمنية والسياسية عليهما.

وتبدو معادلة الاستقرار الإقليمي أكثر تعقيدًا حيث يتقاطع فيها الأمن مع الاقتصاد والسياسة ما يفرض على جميع الأطراف إعادة التفكير في طبيعة الشراكات ومستوى التنسيق المطلوب لضمان مستقبل مستقر ومتوازن للمنطقة ويضيف هناك النوع الآخر من الشركاء من بينهم الإمارات والتي تتشارك عددًا من الأهداف الاستراتيجية في البحر الأحمر مع إسرائيل وربما مصالح اقتصادية وغيرها[11].

أهداف الرؤية الإسرائيلية:

تسعى إسرائيل إلى تعزيز وجودها العسكري والسياسي في المنطقة، حيث يُعتبر إنهاء البرنامج النووي الإيراني أحد الأهداف الرئيسية، وكما يرى نتنياهو أن الهدف هو استعادة مكانة إسرائيل التاريخية في ظل التحديات المتزايدة من "محور المقاومة" الذي تقوده إيران. كما أن الحكومة الإسرائيلية تعلن عن نيتها مضاعفة عدد المستوطنين في الضفة الغربية، مما يعكس رغبتها في استكمال مشروعها الاستيطاني رغم الانتقادات الدولية.

إن إسرائيل تسعى إلى تقسيم الدول المجاورة إلى فيدراليات وأقاليم شبه مستقلة، مما يهدف إلى شل دور الميليشيات المدعومة من إيران وتركيا وأهم الأهداف هو تجاهل الخريطة الجديدة التي عرضها نتنياهو ذكر دولة فلسطين مما يعكس عدم الاعتراف بحقوق الفلسطينيين حول مستقبل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي ومحاولة الي تهميش القضية الفلسطينية[12].

المبحث الثاني: انعكاسات اتفاقية ابراهم على القضية الفلسطينية

جاء اتفاق "أبراهام" في سياق إعادة تشكيل التحالفات الإقليمية مدفوعًا بوحدة التهديد المشترك الذي يتمثل أساسًا في إيران إلى جانب الفصائل الفلسطينية المسلحة التي يصنفها طرفا الاتفاق ضمن ما يسمى بالجماعات الإرهابية فضلًا عن التمدد التركي في المنطقة، والذي ينظر إليه بوصفه حليفًا وداعمًا لانتشار الإسلام السني المعتدل الذي تعده بعض الأطراف تهديدًا مباشرًا لمصالحها الإقليمية. وفي ضوء هذا الإدراك المشترك للمخاطر شكل الاتفاق أو التحالف الإقليمي إطارًا لتجسيد الأهداف المتقاربة بين الأطراف المعنية سواء من حيث مواجهة التحديات الأمنية أو تعزيز التعاون السياسي والاقتصادي بما يعكس تحولًا نوعيًا في موازين القوى وفي مقاربة العلاقات بين عدد من الدول العربية وإسرائيل.

المطلب الاول: تأثير اتفاقية أبراهم على حركة المقاومة في فلسطين

تعتبر اتفاقيات أبراهام" التي جاءت نتيجة تفكير مدروس وبناء على سردية جديدة ونوعية في مسار الصراع العربي – الإسرائيلي و بُنيت على أسس ذاتية وموضوعية، تجمع في طياتها العناصر الشخصية التي تتعلق بالفاعلين وكذلك الظروف الموضوعية الخاصة بهم على نحو يمكّننا من التمييز بين هذه المجموعات من العناصر التي يتفاوت تأثيرها في إنتاج مثل هذه الاتفاقيات، فإن أهمية هذه العناصر الشخصية لم تكن لتؤتي أُكلها بمفردها إلّا باجتماعها بمحصلة التغير في المشهد الجيوسياسي والاستراتيجي في المنطقة والإقليم. فقد تميز المشهد الشرق الأوسطي بالانقسام بين دعاة تثبيت الأمر الواقع القائم منذ الخمسينيات وما بعدها والذي احتفظ فيه العديد من الدول العربية بعلاقات جيدة مع الولايات المتحدة الأميركية واعتمد على الغرب كضامن لأمنه علاوة على التعايش المشترك مع إسرائيل وبين الاتجاهات الراديكالية الراغبة في تغيير الأمر الواقع فرعاة هذه الاتجاهات يزكّون العداء للغرب وينظرون إليه كطامع في السيطرة على المنطقة تحت تأثير القومية والإسلام السياسي ويرفضون التسوية السلمية بل إنهم أكثر ميلاً إلى استخدام السلاح في مواجهة إسرائيل وذلك لا يعني بالضرورة أن دعاة الأمر الواقع يفتقدون القدرات الدفاعية وأن دعاة التغيير يتميزون بالعدوانية فالأوّلون يستطيعون الانخراط في أعمال عدائية في حين أن الآخرين قادرون على التأقلم مع قواعد اللعبة.[13]

لكن القاعدة المعنية للعبة التي يجري الحديث عنها هو كسر أو تغيير قواعدها تحديداً فان "المقاطعة العربية" ضد إسرائيل ولو في جانبه الرسمي لكن في الحقيقة بأنه مُخترَقه في الجانب الفعلي التنفيذي منذ سنوات عديدة جداً. وعند التوقيع على اتفاقية ابراهم، انقسم الباحثون الي مجموعتين من أجل الإجابة عن السؤال (هل ستكون الاتفاقيات حدثاً مُغيّراً للعبة؟) كان أعضاء المجموعة الأولى يميلون إلى تقزيم أهمية الحدث، والاعتقاد بأن لا جديد في الأمر، لأنه ليس سوى استمرار لعلاقات كانت قائمة من قبل ولو بصورة غير رسمية وعلنية. واعتبر هؤلاء الباحثون دولة الإمارات

العربية المتحدة ودولة البحرين دولتين هامشيتين لا تملكان تأثيرًا جديًا على الأحداث والتطورات في الشرق الأوسط واعتقد كثيرون أن الاتفاقيات يعكس المزيد من الإقصاء للقضية الفلسطينية.

أما المجموعة الثانية: فقد تنبأوا بأن تكون لتلك الاتفاقيات أثر مستقبلي على هذه الدول: الإمارات العربية المتحدة البحرين وإسرائيل، وقد يكون أثرها على الشرق الأوسط برمّته أيضًا، وكان هؤلاء يؤمنون بأن "قواعد اللعبة القديمة في الشرق الأوسط سوف تتعرض لهزة على الأقل بفعل دخول إسرائيل إلى عمق العالم العربي في علاقات إسرائيل مع العالم العربي سوف تقود أيضًا إلى اختراق علاقاتها مع الفلسطينيين وكان ادعاؤهم هذا مبنيًا على الافتراض بأنه بالإمكان عبر كسر المسلمات إنشاء واقع جديد ووضعُ معادلة جديدة[14].

ويمكن القول أن اتفاقيات إبراهيم قد أدت إلى تفاقم التحديات وأثرت على القضية الفلسطينية من خلال العديد من النقاط، وهي كالتالي:

1-**عمقت الانقسامات** السياسية داخل فلسطين وفي المنطقة العربية حيث تبدو الاتفاقية في ظاهرها خادمة للقضية الفلسطينية باعتبار فلسطين طرفًا في الصراع الممتد في الشرق الأوسط، كما تبدو داعمة لمساعي السلام، وأمام ترحيب الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة الذي اعتبرها خطوة مهمة في تعزيز السلام والأمن في الشرق الأوسط كما اعتبرتها بريطانيا وفرنسا دفعة ضرورية لتحقيق السلام بدون ضم الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية. إلّا أن الاتفاقية في باطنها تعميق للصراع الذي سيفجر تهديدًا لأمن المنطقة برمتها، فالفصائل الفلسطينية التي كانت تأمل في دعم الموقف العربي لقضيتها في مواجهة الاحتلال والتمسك بالمبادرة العربية كحد أدنى للسلام ستجد نفسها مجبرة على المقاومة بمختلف أشكالها وتكثيف العمل الميداني ضد السياسات الإسرائيلية[15].

2- **التعاون الاقتصادي**: فقد كانت اتفاقيات إبراهيم المحاولة الأولى لإضفاء طابع رسمي على التعاون الاقتصادي بين الدول المشاركة في الاتفاقية، وقد أثارت هذه المسألة ما إذا كانت الدول الأخرى ذات الميول الأمريكية قد تنضم إلى التكتل كما فعل المغرب ومن غير المرجح أن يفعل بعض شركاء الولايات المتحدة مثل العراق وسلطنة عمان ذلك فهاتان الدولتان تبذلان قصارى جهدهما لتحقيق التوازن في علاقاتهما مع كل من طهران وواشنطن، فاستضافت قطر مكتبًا تجاريًا إسرائيليًا لعدت سنوات، ولكن يمكن أيضًا أن تتجنب تطبيع العلاقات مع إسرائيل خوفًا من الإساءة إلى خصوم إسرائيل في المنطقة، كما أن من المحتملة أن تكون هناك دول مثل جزر القمر وموريتانيا والمملكة العربية السعودية. وبالنسبة لإسرائيل ستكون السعودية بمثابة جائزة كبرى، فالسعودية تعتبر رائدة في العالم الإسلامي ووجهة فاعلة أكبر بكثير من الإمارات العربية المتحدة في الاقتصاد العالمي، وبالتالي فإن تطبيع العلاقات مع السعودية من شأنه أن يؤدي إلى تعزيز مكانة إسرائيل إلى حد كبير لدى الدول الحذرة عادةً منها وتعزيز نموها وربما فتح آفاق جديدة للتعاون العسكري[16].

3- **شرعنة الاحتلال**: يعتبر قرار التطبيع مع إسرائيل ودول عربية ضربة حقيقية للقضية الفلسطينية وتمثيل مباشر لمدى تحول مصالح الدول العربية، ويبدو أن العديد من الدول العربية تدرك أنها مستعدة لفك ارتباطها بـ القضية الفلسطينية ولا ينبغي للعالم العربي أن يحسبها ولكن بعد الإعلان عن الاتفاقية من السهل القول أنها لن تسمح بعد الآن بترك مصلحتهم بسبب القضية الفلسطينية، كما أن عدم قدرة العرب على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، إذ تمكنت هذه الأخيرة من ضرب العمق الجيواستراتيجي لدول الإقليمي العربي بجانب التهديدات الموازية من قبل إيران وتركيا كما لو كانا هذا اتفاقًا جامعًا لإحياء تطبيق نظرية الرمح الثلاثي، وبالتالي مثل هذا التطبيع هو رضوخ والذي سينعكس بالسلب على الروح الوطنية لمناضلي فلسطين[17].

المطلب الثاني: الأهداف الحقيقية لاتفاقية ابراهم

تعتبر اتفاقية إبراهيم التي تم توقيعها في عام 2020 محطة مفصلية في مسار العلاقات بين إسرائيل وعدد من الدول العربية حيث تمثل تحولًا استراتيجيًا لا يقتصر على التطبيع الدبلوماسي أو الاقتصادي فحسب، بل يتضمن أهدافًا خفية وأبعادًا عميقة تتجاوز الإطار التقليدي للعلاقات الثنائية.

أولًا: الأهداف الجيوسياسية: تسعى إسرائيل والدول الموقعة على اتفاقية إبراهيم إلى بناء تحالفات استراتيجية تهدف بالدرجة الأولى إلى مواجهة التهديدات الإيرانية المتصاعدة، ويعد التعاون الأمني والاستخباراتي بين هذه الدول أحد الأدوات الأساسية لتعزيز ما يُسمى بالاستقرار الإقليمي خاصة في ظل التحديات المتزايدة التي تفرضها السياسات الإقليمية الإيرانية. فعلى مدار سنوات خاضت إسرائيل ما يعرف بحرب الظل ضد إيران وغالبًا ما كانت هذه العمليات تتم من طرف واحد حيث ركزت على منع نقل الأسلحة المتقدمة إلى حزب الله عبر الأراضي السورية إلى جانب استهداف البنية التحتية للبرنامجين النووي والصاروخي الإيرانيين داخل الأراضي الإيرانية نفسها وقد تصاعدت حدة هذه العمليات بعد انسحاب الرئيس الأميركي دونالد ترامب من الاتفاق النووي مع إيران عام 2018، حيث بدأت طهران تدريجيًا في التنصل من التزاماتها النووية فرفعت نسبة تخصيب اليورانيوم إلى نحو 60% وشرعت في تطوير أجيال متقدمة من أجهزة الطرد المركزي، وزيادة عددها بشكل ملحوظ وكثفت إسرائيل من هجماتها التخريبية وعمليات التجسس داخل إيران وشرعت في تنفيذ سلسلة من الاغتيالات التي استهدفت شخصيات علمية بارزة في البرنامج النووي الإيراني، كان من أبرزها اغتيال محسن فخري زادة في نوفمبر 2020 والذي يعد أحد العقول الرئيسية وراء المشروع النووي الإيراني[18].

كما أن سعي إسرائيل بشكل متزايد إلى إنشاء قواعد عسكرية وأمنية بالقرب من إيران في إطار جهودها المستمرة لعرقلة تقدم البرنامج النووي الإيراني والذي تعتبره تهديدًا استراتيجيًا وجوديًا، ويعد هذا التوجه جزءًا من استراتيجية إسرائيلية أوسع ترمي إلى فرض طوق استخباراتي وعسكري على إيران، عبر تحالفات إقليمية متعددة. وقد

تم الكشف عن أحد أبرز هذه التحركات من خلال الاتفاق الأمني بين إسرائيل والبحرين الذي تضمن تخصيص ميناء بحري بحريني لاستخدامه كقاعدة عسكرية بحرية إسرائيلية ما يشير إلى نية إسرائيل تعزيز وجودها العسكري بالقرب من السواحل الإيرانية واستخدام تلك القواعد كمنصات لأي عمليات مستقبلية محتملة ضد إيران. وتشير تقارير إعلامية إلى قيام وفد استخباراتي مشترك إماراتي إسرائيلي بإجراء زيارة ميدانية إلى جزيرة سقطرى اليمنية التي تقع شرقي اليمن وتعد موقعًا استراتيجيًا مهمًا على مستوى الملاحة الدولية والقرن الإفريقي، لإقامة مشروع مشترك لإنشاء مرافق استخباراتية إماراتية إسرائيلية في إطار JForum ، فقد تم بالفعل نشر معدات تجسس ومراقبة متقدمة على الجزيرة ووفقًا للمنظمة الإعلامية اليهودية.

ويهدف هذا التعاون إلى مراقبة التحركات الإيرانية والحوثية في اليمن والمنطقة عمومًا بما يدعم الموقف الإماراتي في مواجهة تمدد النفوذ الإيراني عبر وكلائه المحليين ولا سيما جماعة الحوثي. ويضاف إلى ذلك أن التعاون الاستخباراتي والعسكري بين الإمارات وإسرائيل يتم ضمن مظلة دعم دولي غير مباشر، يشمل الولايات المتحدة وبعض الحلفاء الأوروبيين. غير أن هذا التعاون بات يواجه تحديات أخلاقية وسياسية، خاصة في ظل تزايد الدعوات الأوروبية لوقف تصدير الأسلحة إلى الإمارات بسبب الانتهاكات الموثقة ضد المدنيين في اليمن من قِبل القوات الإماراتية والوحدات التابعة لها[19].

ثانيًا: إعادة تشكيل موازين القوى: وتهدف الاتفاقية إلى إعادة ترتيب العلاقات في الشرق الأوسط مما يسمح لإسرائيل بتعزيز نفوذها في المنطقة وتوسيع دائرة حلفائها فإن الصراع بين الأطراف الإقليمية ليس وحده السبب فلا يمكن إنكار وجود أطراف دولية أخرى تساهم بشكل كبير في تأزم وضع الشرق الأوسط، أي إن الصراع ليس بين إسرائيل وحماس أو الأذرع الإيرانية في المنطقة، بل إنه صراع معقد يحمل في طياته أبعادا إقليمية ودولية أخرى، فلا توجد منطقة في العالم بأكمله تشهد تدخلات خارجية وأحداث متشابكة كالتي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، فهي ليست منطقة صراع إقليمي بين الأطراف الإقليمية بل مسرح للصراع الدولي بالوكالة بين القوى الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية التي تدعم الكيان الإسرائيلي من جهة، والصين وروسيا اللتين تدعمان كل ما يعارض ويعكر صفو الولايات المتحدة. ومن جهة أخرى تتمكن من تنفيذ مخطط التهجير القسري للفلسطينيين إلى مصر والأردن بالإضافة إلى أنه إذا كانت إسرائيل تنوي إنهاء الحرب على الوضع الحالي لاستجابت لجهود الوساطة واستمعت إلى صوت العقل وفتحت قنوات للحوار والتفاوض لتجنب الخسائر الفادحة التي تكبدتها نتيجة دخولها في حرب طويلة ولكن إسرائيل تسعى إلى تحقيق أهداف أعمق من الانتقام من حماس بعد أحداث السابع من أكتوبر، بحيث يكون هناك حالة من تغير الوضع القائم في والاستيلاء على غزة والضفة[20].

ثالثًا: تعزيز التكامل الاقتصادي: من خلال فتح أسواق جديدة، تهدف الاتفاقية إلى تعزيز التعاون التجاري والاستثماري بين إسرائيل والدول العربية، مما قد يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي في المنطقة وأن العلاقات الاقتصادية و التجارية لم لولا وجود علاقات دبلوماسية سبقتها ومهدت لها الطريق ووفرت لها الظروف المناسبة وقد كشفت شعبة الاستخبارات الإسرائيلية " الموساد" عن وجود علاقة سرية واتصالات بين دبلوماسيين إسرائيليين وعناصر عربية وإسلامية في مختلف أنحاء العالم.

ويقوم التطبيع الحالي على دفع وضغط أمريكي على الدول العربية للمضي قدمًا بمشروع التطبيع وإقامة العلاقات مع إسرائيل سعيًا لاستثمار الفرصة التاريخية التي يترنح بها النظام العربي تحت وطأة انقساماته وأزماته البنيوية وأوضاعه الاقتصادية والسياسية الهشة ولذلك لا يمكن إنكار تحقيق اختراقات إسرائيلية في المجتمعات العربية بتواطؤ من العديد من الحكومات بشكل كبير منذ سقوط بغداد ولا يمكن كذلك تجاهل موازين القوى والشروط التي تدفع بالقوى العربية والإسلامية المقاومة للتطبيع إلى الخلف وتهدف الخطة الإسرائيلية لاختراق العالم العربي والمدعومة أمريكيًا إلي إقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع البلدان العربية وكذلك لإقامة مشروع السوق شرق أوسطية، لكن بعد أن تستقر العلاقات السياسية بين إسرائيل والعرب[21].

رابعًا: تعزيز مفهوم "الوحدة الإبراهيمية": فمن خلال ترويج الفكرة الإبراهيمية تسعى الاتفاقية إلى تعزيز مفهوم "الوحدة الإبراهيمية"، إذ تروج لفكرة التعاون بين الأديان المختلفة مما قد يسهم في تقليل التوترات الثقافية والدينية في المنطقة وهذه الفكرة جاءت كمدخل جديد لحل النزاعات في العلاقات الدولية وكطرح بديل لنظرية هنتنغتون حول صدام الحضارات ونظرية فوكوياما حول نهاية التاريخ، ولتعكس نهجًا جديدًا داخل علم العلاقات الدولية التي كانت أهم ملامحه ظهور مفاهيم جديدة كالتسامح العالمي، والأخوة الإنسانية، والحب والوئام، كمفاهيم جديدة مطروحة.

ويرى جيمس روزينوه أن مستقبل العالم سيرتكز على السلام العالمي الذي سيتحقق عبر الديانات الإبراهيمية والعقائد المتداخلة داخل هذا الحقل. وباختصار، الديانة الإبراهيمية ماهي إلا عبارة عن حجة لصهر الأديان السماوية الثلاثة الإسلام واليهودية والمسيحية لينتج منها ديانة جديدة. ويزعم دعاتها أن من خلالها سيعم السلام والأخوة الإنسانية والمشترك الديني، وذلك من خلال الجمع بين نقاط الاشتراك في الديانات الثلاث ومحاولة تنحية النقاط المختلف عليها وهذا بوضعها جانبًا، وبالطبع ستكون نقاط الالتقاء على الديانة اليهودية فقط. وبما أن المسلمين يعترفون بالديانات الثلاث، بينما في الديانة المسيحية يعترفون بالمسيحية واليهودية فقط أما اليهود فلا يعترفون إلا بالديانة اليهودية[22].

خامسًا: تغيير الرأي العام :تهدف الاتفاقية إلى تغيير نظرة الشعوب العربية تجاه إسرائيل من خلال تقديمها كداعم للسلام والتنمية بدلًا من كونها كيانًا احتلاليًا، كما تهدف إلى قبول الشعوب العربية بالرواية الصهيونية بل والاعتراف بالأحقيّة اليهودية ليس على فلسطين فحسب بل على كل الجغرافيا التوراتية في المنطقة العربية و سينعكس تغير الراي العام كحالة سلبية مشوّهة على النظرة الجمعية للجماهير العربية تجاه القضية الفلسطينية بحيث تتحوَّل من قضيّة الأمة المركزية إلى العقبة الرئيسية أمام إقامة التحالف الصهيوعربي الحافظ للأمن القومي العربي من الخطر الإيراني المصطنع .

ولاستكمال عملية صهر الوعي لدى الشعوب العربية المطلوب محاولة تصوير الفلسطينيين على أنهم شعب كاره للسلام و يسعى إلى إطالة أمد الصراع من أجل التربّح من أموال الخليج على حساب مستقبل شعوب الخليج وازدهارها وأمنها كما حاولوا الترويج لشعار "فلسطين ليست قضيتي"، الذي انتشر في مواقع التواصل الاجتماعي في بعض دول الخليج بدعم من بعض نخبها المستأجرة، في محاولة لشيطنة كل ما له علاقة بالقضية الفلسطينية و إضفاء الشرعية على المشروع الصهيوني برمته ليس كأمر واقع لا يمكن هزيمته فحسب بل كاستحقاق تاريخي وحضاري وسياسي للحركة الصهيونية في فلسطين والمنطقة أيضاً.

سادسا: تحقيق أهداف استراتيجية طويلة الأمد: هناك اعتقاد بأن الاتفاقية تمهد الطريق لإنشاء "فدرالية" تحت القيادة الإسرائيلية تشمل دولًا عربية متعددة، مما يعزز من هيمنة إسرائيل على المنطقة و يتضح أن العلاقة الإسرائيلية العربية والخليجية، وأبرز المحطات التي بنيت عليها أو أسست لها، اعتماد إسرائيل على طول النفس في تطبيع العلاقات الذي حقق لها أهدافًا على مستويات عدة خصوصًا في قضية تعزيز وجودها دون أن تتراجع عن حلمها الاستيطاني الاستعماري وهذا الأمر قد يجعلها تتمسك أكثر في رؤيتها للتعامل مع المنطقة العربية. أضف إلى ذلك اختيار التوقيت المناسب لإبراز هذه العلاقات وإخراجها للعلن حتى وإن استمرت لسنوات طويله طي الكتمان بعلاقات غير مباشرة كما هو الحال في العلاقات الإسرائيلية وبعض الدول العربية[23].

سابعًا: تصفية القضية الفلسطينية: ينظر إلى الاتفاقية كأداة لتقليص مركزية القضية الفلسطينية في الصراع العربي الإسرائيلي حيث تشجع الفلسطينيين على قبول الحلول المطروحة دون تحقيق مطالبهم الأساسية. وفي دراستين صدرتا عن معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي أولهما بعنوان "عام على اتفاقات إبراهيم ارتقوا بخطى التطبيع" للباحثين في المعهد يؤال غوزانسكي وأودي ديكيل، ودراسة "عام على اتفاقات إبراهيم إنجازات وتحديات وتوصيات لإسرائيل"ليؤال غوزانسكي بمشاركة ساره فيونور، تستعرضان بعد عام على توقيع اتفاقيات التطبيع مع الإمارات والبحرين المغرب والسودان الإنجازات التي تم التوصل إليها وتشير الدراستين إلى عدد من النقاط أبرزها:

1-هناك قبول مسلم به لوجود إسرائيل في المنطقة العربية بعد أن كان هذا الوجود مرفوض بشكل قاطع.

2- وجود تباين في الأهداف والدوافع لتحقيق اتفاقيات التطبيع إلا أن الإمارات عملت بشكل متسارع إلى تحقيق الاتفاق من مجرد اتفاقية إلى سياسات تطبيقية نتج عنها مجموعة من النشاطات السياسية والاقتصادية والأمنية.

3- هناك خوف على مسار اتفاقيات التطبيع خصوصا بعد الأحداث التي شهدها الشيخ جراح وما تبعه من مواجهة عسكرية في قطاع غزة إلا أن صمود الاتفاقية يرجح أن هذه الاتفاقيات سوف تصمد ولن تتعرض لأي هزات مستقبلية[24].

خاتمة:

تعكس اتفاقيات إبراهيم أبعادًا متعددة تتجاوز الإطار التقليدي لفكرة "التطبيع" حيث ترتكز على تحقيق أهدافًا استراتيجية واقتصادية وثقافية تتلاقى عند مصالح مشتركة بين إسرائيل وبعض الدول العربية. وتظل القضية الفلسطينية حاضرة كمحور مركزي، رغم تراجعها في أولويات الخطاب الرسمي للدول الموقعة، ما يعكس تحولًا في طبيعة العلاقات الإقليمية.

ويظهر السلوك الإسرائيلي تجاه العالم العربي خلال العقود الماضية أن إسرائيل لا تسعى فقط إلى علاقات طبيعية بل إلى إعادة هيكلة جيوسياسية شاملة للمنطقة تضمن لها أولًا الاعتراف بوجودها السياسي الدائم وثانيًا النفوذ الإقليمي كقوة مهيمنة، مستفيدة من تفوقها في مجالات رئيسية كالتعليم والتكنولوجيا والاقتصاد. وفي هذا السياق، لا تُعد اتفاقيات إبراهيم سوى حلقة جديدة في مشروع توسعي طويل الأمد، بدأ منذ توقيع معاهدة كامب ديفيد مع مصر عام 1978، ثم استُكمل بعد 26 عامًا بمعاهدة وادي عربة مع الأردن عام 1994، وتواصل لاحقًا بعد 26 سنة أخرى مع اتفاق التطبيع مع الإمارات في 2020، والذي تم تسويغه آنذاك بأنه خطوة لإنقاذ الأراضي الفلسطينية من الضم. إلا أن هذا المبرر السياسي لم يسهم في تعزيز القضية الفلسطينية، بل أدى وفقًا لتحليلات سياسية إلى إضعاف المبادرة العربية للسلام التي طرحت عام 2002، كما ساهم في إقصاء القضية الفلسطينية من معادلة السلام الإقليمي وتحويلها من مسألة مركزية إلى قضية هامشية في الديناميكيات الجديدة للشرق الأوسط.

وفي الخير خلصت دراستنا الى النتائج والمقترحات التالية:

النتائج

- تهميش القضية الفلسطينية إقليميًا ودوليًا، وتحولها من قضية مركزية إلى ملف ثانوي.
- كسر الإجماع العربي التاريخي بشأن رفض التطبيع قبل إنهاء الاحتلال.
- تعزيز إسرائيل استراتيجيًا دون تقديم أي تنازلات سياسية للفلسطينيين.
- إضعاف أوراق الضغط الفلسطينية، خاصة في المحافل الدولية والإقليمية.

- تحولات في التحالفات الإقليمية لصالح محور إسرائيلي–أمريكي في مواجهة إيران.
- إعادة تعريف الأمن العربي بعيدًا عن الاعتبارات القومية الفلسطينية.

المقترحات

- ضرورة إعادة بناء موقف عربي موحد يستند إلى مبادرة السلام العربية كأساس للتطبيع المشروط.
- تحريك الجهود الدبلوماسية الفلسطينية لإعادة تدويل القضية في الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.
- تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية لمواجهة الانقسام واستعادة التأثير السياسي.
- استثمار الرأي العام العربي الرافض للتطبيع في الضغط على الأنظمة لتبني مواقف أكثر توازنًا.
- دعم الحملات الدولية لفضح سياسات الاحتلال وتحريك المساءلة القانونية في المحاكم الدولية.
- إعادة صياغة الخطاب الإعلامي الفلسطيني والعربي لمواجهة السردية الإسرائيلية وتثبيت الرواية الفلسطينية.

قائمة المراجع

1. فاتح شيبان، اتفاقية أوسلو: الدوافع والمواقف، مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 6، العدد 1، 2020.
2. صورية تريمة ، مسار التطبيع العربي – الإسرائيلي من كامب ديفيد إلى اتفاقية أبراهام، مجلة مدارات سياسية، المجلد 5، العدد 2، دون سنة نشر.
3. عبد العليم محمد، اتفاقيات أبراهام" والنموذج الجديد للتطبيع: قراءة تحليلية، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 140 خريف 2024.
4. مجهول ، حسابات المواجهة بين إيران وإسرائيل وآفاقها، سلسلة تقدير، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،18 أبريل2024.
5. فواز بن دريدي، التطبيع العربي الإسرائيلي ما بعد طوفان الأقصى: المسارات والمالات، دراسات واوراق سياسيات، تاريخ الاطلاع 13.12.2024 على الموقع/https://cigacriticalvoices.com/index.php/language/ar/2024/07/24
6. مجهول، التطبيع العربي مع إسرائيل مظاهره ودوافعه، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تقرير موقف ،21 جويلية،2020.
7. الاء رجائي، ما ملامح الشرق أوسط الجديد الذي تسعي إسرائيل لرسمة، بي بي سي نيوز عربي – القاهرة، تاريخ الاطلاع 14.12.2024 على الموقع https://www.bbc.com/arabic/articles/cgq8zv2vgj7o
8. عاموس يادلين وأفنير جولوف: النظام الإسرائيلي في الشرق الأوسط فرصة لهزيمة الرؤية الإيرانية للمنطقة وتحسين الرؤية الأمريكية، القناة 12 العبرية، مركز الناطور للدراسات والأبحاث، تاريخ الاطلاع20.12.2024 على الموقع https://natourcenters.com
9. ديميتري بريجع، الشرق الأوسط الجديد، مركز الدراسات العربية الاوراسية، تاريخ الاطلاع 20.12.2024، على الموقع /https://eurasiaar.org
10. لزكين إبراهيم، الشرق الأوسط الجديد: عصر الفيدراليات وإعادة توازنات القوى، مركز الفرات للدراسات، تاريخ الاطلاع 21.12.2024 على الموقع https://firatn.com/?p=4240

11. سليم سلامة، "اتفاقيات أبراهام" أثبتت أنها "حدث مغيّر لقواعد اللعبة" لكنها لم تعزّز ردع إيران!،المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، تاريخ الاطلاع 2025/01/7 على الموقع https://www.madarcenter.org
12. منذر سمير ابوصلاح، أثر التطبيع العربي _ الإسرائيلي على القضية الفلسطينية، شبكة الرواد تاريخ الاطلاع 07-01-02025 على الموقع https://www.rowwad.net/home/blog/94
13. مايكل سينغ، اتفاقيات إبراهيم": التطبيع العربي الإسرائيلي قد يعيد تشكيل الشرق الأوسط، واشنطن اندبندا، تاريخ الاطلاع 10-01-2025 على الموقع https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/mhwr-
14. رامز صلاح عبد الإله الشيشي، أثر اتفاقات أبراهام على النظام الإقليمي العربي، المركز الديمقراطي العربي، تاريخ الاطلاع 11-01-2025 على الموقع https://democraticac.de/?p=76104
15. مكرم عمر السعدي، المعلَنُ والمخفِيُّ في اتفاق "أبراهام"، الجزيرة نت 08 أكتوبر 2020، تاريخ الاطلاع 30-01-2025على الموقع https://studies.aljazeera.net/ar/article/4799
16. حبيبة زيدان، فرص الحرب الإقليمية الشاملة فى الشرق الأوسط مجلة السياسة الدولية تاريخ الاطلاع 25-01-2025 على الموقع https://www.siyassa.org.eg/News/21876.aspx
17. ـــــ، العلاقات التجارية الإسرائيلية العربية، مجلة المعرفة، تاريخ الاطلاع 25-01-2025 على الموقع https://www.marefa.org
18. هاني رمضان طالب، الإبراهيمية: بين التعايش والسيطرة، مركز دراسات الوحدة العربية، تاريخ الدوخول27-01-2025 على الموقع https://caus.org.lb/the-abrahamic-project/
19. حسن لافي، اتفاق "أبراهام": انطلاق مرحلة التدجين الثقافي العربي تجاه "إسرائيل"، الميادين نت، تاريخ الاطلاع 29-01-2025 على الموقع https://www.almayadeen.net/articles/article/1421266
20. سلمان بشارات، اتفاقيات "أبراهام" وتشكل الجغرافيا السياسية لإسرائيل بمنطقة الخليج العربي، يبوس للاستشارات وللدراسات الاستراتيجية، تاريخ الاطلاع 30-01-2025 على الموقع http://yabous.info/?ID=45
21. معين الطاهر، عن مسار التطبيع العربي مع الكيان الصهيوني، العربي الجديد، تاريخ الاطلاع 28.05.2025 على الموقع https://www.alaraby.co.uk/opinion

[1] صورية تريمة، **مسار التطبيع العربي –الإسرائيلي من كامب ديفيد إلى اتفاقية ابراهم**، مجلة مدارات سياسية، المجلد5، العدد 2، ص226.

[2] فواز بن دريدي، **التطبيع العربي الإسرائيلي ما بعد طوفان الأقصى: المسارات والمآلات**، دراسات واوراق سياسيات، تاريخ الاطلاع 13.12.2024 على الموقع: https://cigacriticalvoices.com/index.php/language/ar/2024/07/24.

[3] صورية تريمة، مرجع سابق، ص227.

[4] مجهول، **التطبيع العربي مع إسرائيل مظاهره ودوافعه**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تقرير ،21 جويلية،2020 ص1.

[5] فاتح شيبان، **اتفاقية أوسلو الدوافع والمواقف**، مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 6، العدد 01، 2020، ص40

[6] صورية تريمة، مرجع سابق، ص228

[7] مجهول، **التطبيع العربي مع إسرائيل مظاهره ودوافعه مرجع سابق، ص1**

[8] الاء رجائي، ما ملامح الشرق أوسط الجديد الذي تسعي إسرائيل لرسمة، بي بي سي نيوز عربي – القاهرة، تاريخ الاطلاع 14.12.2024 على الموقع https://www.bbc.com/arabic/articles/cgq8zv2vgj7o

[9] ديميتري بريجع، **الشرق الأوسط الجديد**، مركز الدراسات العربية الاوراسية، تاريخ الاطلاع 20.12.2024، على الموقع https://eurasiaar.org/

[10] عاموس يادلين وأفنير جولوف ،مرجع سابق.

[11] الاء رجائي، مرجع سابق.

[12] لزكين إبراهيم ، **الشرق الأوسط الجديد: عصر الفيدراليات وإعادة توازنات القوى**، مركز الفرات للدراسات،تاريخ الاطلاع 21.12.2024 على الموقعhttps://firatn.com/?p=4240

[13] عبدالعليم محمد ، **اتفاقيات أبراهام" والنموذج الجديد للتطبيع: قراءة تحليلية**، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 140 خريف 2024.

[14]سليم سلامة، "**اتفاقيات أبراهام" أثبتت أنها "حدث مغيّر لقواعد اللعبة" لكنها لم تعزّز ردع إيران!**،المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، تاريخ الاطلاع 2025/01/7 على الموقع: https://www.madarcenter.org.

[15] منذر سمير ابوصلاح، **أثر التطبيع العربي _ الإسرائيلي على القضية الفلسطينية**، شبكة الرواد تاريخ الاطلاع 07-01-02025 على الموقع https://www.rowwad.net/home/blog/94

[16] مايكل سينغ، **اتفاقيات إبراهيم": التطبيع العربي الإسرائيلي قد يعيد تشكيل الشرق الأوسط**، واشنطن اندبندا، تاريخ الاطلاع 10-01-2025 على الموقع: https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/mhwr-atfaqyat-abrahym-alttby-

[17] رامز صلاح عبد الإله الشيشي، **أثر اتفاقات أبراهام على النظام الإقليمي العربي**، المركز الديمقراطي العربي، تاريخ الاطلاع 11-01-2025 على الموقع: https://democraticac.de/?p=76104

[18] ـــــــ ،**حسابات المواجهة بين إيران وإسرائيل وآفاقها**، سلسلة تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،18 أبريل ، 2024 ص2.

[19] مكرم عمر السعدي ،**المُعلَنُ والمَخفِيُّ في اتفاق "أبراهام"**، الجزيرة نت 08 أكتوبر 2020،تاريخ الاطلاع 30-01-2025على الموقع https://studies.aljazeera.net/ar/article/4799

[20] حبيبة زيدان، **فرص الحرب الإقليمية الشاملة فى الشرق الأوسط**، مجلة السياسة الدولية، تاريخ الاطلاع 25-01-2025 على الموقع https://www.siyassa.org.eg/News/21876.aspx

[21] ـــ، **العلاقات التجارية الإسرائيلية العربية**، مجلة المعرفة، تاريخ الاطلاع 25-01-2025 على الموقع https://www.marefa.org

[22] هاني رمضان طالب، **الإبراهيمية: بين التعايش والسيطرة**، مركز دراسات الوحدة العربية، تاريخ الدوخول27-01-2025 على الموقع https://caus.org.lb/the-abrahamic-project/

[23] حسن لافي، **اتفاق "أبراهام": انطلاق مرحلة التدجين الثقافي العربي تجاه "إسرائيل"**، الميادين نت، تاريخ الاطلاع 29-01-2025 على الموقع https://www.almayadeen.net/articles/article/1421266

[24] سلمان بشارات، **اتفاقيات "أبراهام" وتشكل الجغرافيا السياسية لإسرائيل بمنطقة الخليج العربي**، يبوس للاستشارات وللدراسات الاستراتيجية، تاريخ الاطلاع 30-01-2025 على الموقع http://yabous.info/?ID=45